

## تخصص اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربية غياب التخطيط واختلال السياسات

### فاتحة

«إنّ اللغة مرآة أحوال الأمة، وصورة تمدّنها، ورسم مجتمعتها، وتمثال أخلاقها وملكاتهما، وسجل ما لها من علوم وصنائع وآداب، وإنما تضع منها على قدر ما تقتضيه حاجاتها في الخطاب، وما يتمثل في خواطرها، أو يقع تحت حسّها من المعاني»<sup>(١)</sup>.

### تمهيد

يُمثّل مفهوم السيادة اللغويّة Language Superiority المكوّن الأساسي الذي تركز عليه السيادة المطلقة للأمة وذلك لسببين رئيسيين: الأول؛ «أنّ اللغة هي الوسيلة التي يتمّ من خلالها إيصال الأفكار، والثاني؛ يكمن في المحتوى الذي يتمّ نقله وإيصاله من خلال اللغة». وهذا يعني أنّ السيادة لا يمكن تحقيقها في غياب اللغة وإغفال أثرها في صناعة المشروع التنمويّ والحضاري<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان مفهوم السيادة اللغويّة يرتبط بعاملين؛ خارجيّ يتمثّل بتاريخ اللغة الاستعماريّ، وهيمنتها العسكريّة، ووزنها السياسيّ المتمثّل في إدارة الصراعات العالميّة، فضلاً عن نشاطها التجاريّ وتأثيرها في الاقتصاد العالميّ، وداخليّ يتجسّد في الأرصدّة المدنيّة والديمقراطية وحقوق الإنسان وما يحظى به من رخاء معرفيّ وماليّ وسياسيّ واجتماعيّ ونفسيّ، فإنه ليس من الاستفزاز أن نقول: إنّ

د. هيثم سرحان ❖

اللغة العربية لا تحظى بسيادة لغوية مطلقة<sup>(٣)</sup>. ذلك أنّ ما تتمتع به اللغة العربية من سيادة نسبية يكمن في بُعدين؛ الأول: في كون المنطقة العربية منطقة حيوية لـ«الآخر» الذي ينظر إليها بوصفها مجالاً حيويّاً للاجتياح والهيمنة والاستنزاف. وبهذا المعنى، فإنّ

اللغة العربية تغدو أداة مهمة في النّيل من جسد المنطقة العربية والسّطو على ثرواتها وتأويل تراثها والسّيطرة على رايها والتحكّم بمستقبلها. والثاني: في اقتصار حضور اللغة العربية، في العالمين العربيّ والإسلاميّ، على الحضور التواصليّ الوظيفيّ الذي لا يرقى إلى مستوى الإنتاج باللغة. فحضور العربية في العالمين العربيّ والإسلاميّ حضور وظيفيّ تقليديّ نمطيّ ينحصر في الوظائف التواصليّة الأساسيّة المُتمثّلة في قضاء الحاجات الأساسيّة.

وتزداد المحنة بلاء عند النظر في التدابير الفاعلة التي يُمنهجها الآخر في توظيف العربية لتكون عوناً له على مُعاطمة سيادته وهيمنته اللغويتين. ولعلّ تأملاً فاحصاً في برامج اللغة العربية التي تُقدّمها الجامعات الأمريكية يكشف عن المآرب والغايات

التي تستبطنها تلك الجامعات بوصفها مؤسسات تُساهم في إنتاج السياسات الأمريكية، وتعمل على تعيين استراتيجياتها ورصد مصالحها. إنّ هذه البرامج تصدر عن رؤية سالبة هدفها تحويل اللغة العربية إلى أدوات تُمكن من ممارسة الرقابة والهيمنة الكاملتين على

تفاصيل العالم العربيّ وإبقائه تحت المجهر ووضعها على طاولة التشريح؛ إذ إنها تقدم للطلبة الذي يلتحقون بها فرصاً كبرى في العمل في القطاعات والمجالات الحيوية المتمثلة في العمل الدبلوماسيّ، ونزاعات الشرق الأوسط، والصراعات الإقليمية، والقانون الدوليّ، والمنظمات الدوليّة، وحقوق الإنسان، والاقتصاد الدوليّ، والتجارة الدولية، وقطاع النفط، وتاريخ اللغات، والأديان المقارنة، والمذاهب والفرق الإسلامية،

والتاريخ القديم.

### مُعطلات السيادة اللغوية العربية

تقترن لغات الأمم مع الشعوب الناطقة بها اقتراناً كاملاً يصل إلى درجة التطابق والتماهي؛ فعندما تحضر اللغة يحضر الناطقون بها ثقافة وأرصدة

ليس من الاستفزاز أن نقول: إنّ اللغة العربية لا تحظى بسيادة لغوية مطلقة

إنّ اللغة العربية تغدو أداة مهمة في النّيل من جسد المنطقة العربية والسّطو على ثرواتها وتأويل تراثها والسّيطرة على رايها والتحكّم بمستقبلها

الثقافي. فاللغة، حسب Juliette Garmadi، «هي انعكاس للشعب، وهي الذاكرة الجماعية حيث يودع الشعب الخبرة الواجب نقلها إلى الأجيال المقبلة». وهذا يعني أن اللغة «ربما تكون الوسيلة الوحيدة لاكتشاف الواقع وتنظيمه»<sup>(٥)</sup>.

غير أن اللغة تحتاج، في سبيل إنجاز مشروع توحيد المفاهيم وصياغة الرؤى وبلورة التصورات، إلى قوى فاعلة تصدر عن سياسات وتشريعات سياسية؛ لأن التراث الأدبي والثقافي واللغوي العريق لا يمثل، لأي أمة من الأمم، حصانة ومنعة، بل إن وعي الأمة بهذا التراث وسعيه إلى الدفاع عنه هو ما يكفل للعادات اللغوية القدرة على مجابهة التحديات ومواجهة ما يعترضها من مكاره وأخطار. إذ ذاك تسهم اللغة في خلق شعور بالتضامن بين الناطقين بها، وتكفل اندماجهم ووحدتهم الشاملة<sup>(٦)</sup>.

وبالرغم من أن الأمة العربية تملك لغة ذات قوى ثبوتية فاعلة وقيم تحوّل خلاقة<sup>(٧)</sup> أتاح لها أن تنتشر في لسان مجتمع كبير، من الناحية العددية والوظيفية، يتموقع في مجال جغرافي يتسم بالاتساع من جهة والاستراتيجي من جهة أخرى إلا أن شروط هذا المجتمع الموضوعية لم تشفع للغة في أن تكون رافعة نهضوية بل إنها عملت على تعطيل فعالية

حضرية وواقعاً سياسياً واجتماعياً ومعيشياً الأمر الذي يدفع الأمم إلى توفير حماية لتراثها اللغوي عبر إعداد سياسات لغوية، وسنّ تشريعات لغوية تُختتم ببرامج تخطيط لغويّ شاملة تعمل على إعادة تأسيس اللغة وتهدف إلى الحفاظ عليها بوصفها تمثيلاً بارزاً للهوية القومية والأمية. ولعل في مثل هذه التدابير اللغوية ما يهيئ للأمم قدراً كبيراً من الإحساس بالهوية بمفهومها الشامل؛ ذلك أن تطبيق السياسات اللغوية من شأنه تعزيز اللغة في نفوس الأفراد بوصفها وعياً بالكينونة وإدراكاً للوجود وتمثلاً للهوية الحضارية المتميزة عن غيرها من الهويات والكينونات الأخرى<sup>(٨)</sup>.

وتُمثّل عملينا السياسة والتخطيط اللغويين مقياسين من مقياس التنمية والإصلاح الشاملين من جهة ومؤشراً من مؤشرات الحدّات التي تنتهجها الأمم والجماعات في مواجهة التهجين والاقتراع اللسانيين اللذين يمثلان أبرز مُعطّلات مشاريعها في التحوّل والإصلاح والتقدم من جهة أخرى. وبعبارة أخرى، فإن تألف المُتحدّات المتكونة من اللغة والأمة لا يُشكّل مُطلقاً أساسياً من

منطلقات البحث اللساني فحسب بل إنه يُمثّل تصوّراً مركزياً في فلسفة اللغة التي ترى أن تألف الجماعة البشرية وانسجامها البنيوي يرجعان إلى اللغة بوصفها مُشكلاً رئيسياً في صياغة الأمة وصناعة وجدانها

لعلّ تأملاً فاحصاً في برامج اللغة العربية التي تُقدّمها الجامعات الأمريكية يكشف عن المآرب والغايات التي تستبطنها تلك الجامعات بوصفها مؤسسات تُساهم في إنتاج السياسات الأمريكية، وتعمل على تعيين استراتيجياتها ورصد مصالحها.

يؤدي إلى مُعاطمة الفجوة المعرفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها فضلاً عن تعطيل قدرة اللغة على النهوض بدور خلاق في تحقيق انسياب الرساميل الرمزية ودوران مفاعيل التقدم لا سيما أنّ حجم الإنفاق والميزانيات والمُخصصات المرصودة لتطوير برامج اللغة الرسمية يُعدُّ أبرز مؤشّر من مؤشّرات التنمية البشرية حسب روبرت فيلبسون في كتابه الإمبريالية اللغوية الصادر سنة ٢٠٠٣.

إنّ محنة اللسان العربيّ لا تقف عند جهل النظام السياسيّ العربيّ بأهميّة اللغة في بناء المفاهيم وخلق آليات تفكير تنظم السلوك الإنسانيّ والعمرانيّ بل تتجاوز ذلك إلى ازورار «مجتمع النخبة السياسية والاقتصادية العربيّ» عن اللغة العربية الذي يرى أنها عاجزة عن تأمين التميّز الوظيفيّ والسياسيّ والماليّ، لذلك يختار لناشئته الالتحاق ببرامج تعليمية إنجليزية كفيلة بخلق حالة تهديد فكريّ وروحيّ لقيم العربية المختلفة<sup>(٩)</sup>.

والأنكى من ذلك تجاهل التقارير العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة التي ترى أنّ تدريس الدول بلغاتها الأمّ يسهم إسهاماً كبيراً في المحافظة على الهوية الثقافية واللغوية ويُنمي الإحساس بمفهوم الكينونة الحضارية. علاوة على ذلك، يرى فيلبسون أنّ الدول الأكثر فقراً هي الدول التي تتخلّى عن لغتها الرسمية وتعتمد اللغة الإنجليزية وسيلة للتعليم فضلاً عمّا يسببه هذا التخلي من عرقلة اللغة في بلوغ أهدافها في إنجاز الانسجام والتآلف بين قواها الاجتماعية.

بالرغم من أنّ الأمة العربية تملك لغة ذات قوى ثبوتية فاعلة وقيم تحوّل خلاقة أتاحت لها أن تنتشر في لسان مُجتمع كبير، من الناحية العددية والوظيفية، يتموقع في مجال جغرافي يتسم بالاتّساع من جهة والاستراتيجي من جهة أخرى إلا أنّ شروط هذا المجتمع الموضوعية لم تشفع للغة في أن تكون رافعة نهضوية

اللغة وشلّ قدرتها في بلورة الرؤى وإحباط دورها في خلق التصورات وتوحيد المفاهيم. ولعل السبب الذي يمكن الاطمئنان إليه في تفسير هذه الظاهرة يتمثل في أنّ هناك فروقات اقتصادية وتباينات اجتماعية وتناقضات سياسية وشروخاً عرقية وإيدلوجية وإثنية تشمل المصالح والوقائع والمشاريع والآفاق الأمر الذي أدى إلى خلخلة مفهوم «الأمة اللسانية»، حسب ابن خلدون، وتفكيكه ليحل مكانه مفهوم «القُطريّات المُبلبلّة لسانيّاً» التي تتجسّد في الكيانات العربية المُتعارضة في برامجها والمُتباينة في قواها الاجتماعية وأوزانها السياسية والاقتصادية<sup>(٨)</sup>. والحال القائمة أنّ هناك بلبلّة لسانية في كيانات المجتمعات العربية تدلّ عليها أحوال هذه المجتمعات اللسانية التي تتسم بالتباين والتلوّن نظراً لتنوّع الاستعمالات التي تُمارس بها هذه الكيانات برامجها اللغوية.

ولعلّ المأساة تزداد فداحة إذا ما علّم أنّه لا وجود لحقوق لسانية في كيانات المجتمع العربية الأمر الذي

إن ارتباط لغة الأمة بنصّ ديني لا يُشكّل عاصمًا لها مما يعترضها من قواصم تحيق وتحقق بها، كما أنّ امتلاك الأمة تاريخًا لغويًا لا يعني بالضرورة امتلاكها رصيّدًا لغويًا مُشتركا طالما أنّ هذه الأمة مُقسّمة إلى كيانات

مُتباينة الأهداف والمصالح والحاجات<sup>(١٠)</sup>. وبالجملة فإنّ اللغة لا تكتسب أهميتها من قوانينها اللسانية الذاتية ولا من تاريخها وتراثها العريضين وإنما تستمدّ خصوصيتها وفعاليتها من قدرتها على توحيد مصالحي الأمة ورصّ صفوف الجماعات والإثنيات وضمن حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والمذهبية والطائفية<sup>(١١)</sup>. وهذا يعني أنّ فاعلية اللغة وخصوبة حضورها لا يتحققان ولا يتمظهران إلا من خلال ما تنجزه من هيمنة اجتماعية كفيّلة بتعزيز انتماء الجماعات إلى روح الأمة وانتسابها إلى برامجها الشاملة ومساهمتها في مشاريعها التنموية<sup>(١٢)</sup>.

وهذا يعني أنّ اللغة العربية مُرشحة إلى الانقراض بالرغم مما تملكه من أسباب القوة وعوامل البقاء؛ ذلك أنّ أكثر اللغات عُرضة للتفكك هي اللغات التي تملك تاريخًا متّصلاً في حين أنّ الأفراد والجماعات الذين يملكونها لا يتواصلون بها<sup>(١٣)</sup>.

يرى فيلبسون أنّ الدول الأكثر فقراً هي الدول التي تتخلّى عن لغتها الرسمية وتعتمد اللغة الإنجليزية وسيلة للتعليم فضلاً عمّا يسببه هذا التخلي من عرقلة اللغة في بلوغ أهدافها في إنجاز الانسجام والتآلف بين قواها الاجتماعية.

### فرضية البحث

مما لا شكّ فيه أنّ أقسام اللغة العربية وآدابها قد أنشئت في الجامعات العربية، على وجه التقريب، منذ قرن ونصف من الزمن لتكون عنواناً من عناوين

هوية الأمة وعلامة من علامات نهوضها؛ فلغة الأمة وآدابها من أبرز الدفاعات التي تُشهرها الشعوب في حال تعرّض هويتها لمحنة الاستلاب وقوى التغريب.

وارتبطت نشأة هذه الأقسام، من جهة أخرى، بفكرة بناء الدولة العربية المعاصرة لتكون دليلاً من أدلة استقلالها وشكلاً من أشكال حنينها إلى أمجادها وهدفاً من أهدافها وتطلعاتها إلى تحقيق التّقدم الإنسانيّ والرّقّي المعرفيّ والرّخاء الاجتماعيّ، وسبيلاً من سبل إرساء تقاليد المدنيّة والانفتاح الحضاريّ والانعتاق من الجهل والتخلّف والتقليد والماضوية، وطريقاً تنشُد ترسيخ المفاهيم الإنسانية الرفيعة المُتمثلة في العدالة والحرية والكرامة والقانون والمساواة.

كما أنّ نشأة أقسام اللغة العربية وآدابها شكّلت لبنةً أساسيةً في مشاريع إنشاء الجامعات العربية التي كانت ولادتها ولادة لغوية في الدرجة الأولى من جهة أنّ أقسام اللغة العربية وآدابها كانت المهاد والحاضن اللذين ترعرعت فيهما الأقسام العلمية الأخرى.

بيد أنّ ذلك كلّ لم يشفع لأقسام اللغة العربية وآدابها

ومن ثمّ مراوحة فرص عمل خريجها وانحصاره في مجالات تقليدية تُرسّخ الصورة النمطية لتخصص اللغة العربية وآدابها ولمنتسبيها وخريجها والمشتغلين في حقولها.

### مرجعيات تخصص اللغة العربية وآدابها

يرتبط تخصص اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربيّة بثلاث مرجعيّات مُتباينة في الرؤى ومُختلفة في الغايات والمقاصد وهي:

المرجعيّة الدينيّة: وهي مرجعية اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربية التي نشأت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر امتداداً للتعليم الكلاسيكي في الحضارة العربيّة الإسلاميّة. وتشمل مراكز التعليم الآتية: القرويين في المغرب، والزيتونة في تونس، والأزهر في القاهرة، وحوزة النجف. وتمتاز هذه الجامعات بتوكيدها على أواصر العربية بالعلوم الشرعية. ومن أبرز خريجي هذه الجامعات والذين التحقوا بها: جمال الدين الأفغاني، وأحمد أمين، ومحمد الطاهر بن عاشور، ومحمد

بن تاويت الطنجي، وإبراهيم الخولي، ورفاعة الطهطاوي، وحسين مرّوة، والشيخ محمد قطة العدوي، ومهدي المخزومي. وقد حظيت أقسام اللغة العربية وآدابها

ولعلّ الناظر في أحوال أقسام اللغة العربيّة وآدابها في الجامعات العربية يلاحظ أنها أقسامٌ يُنظرُ إليها بوصفها أقساماً مُحافظّة وتقليديّة من جهة شيوع الماوضويّة والتاريخية في برامجها التي تصدر عن خطط وأهداف ورسائل لا يوجد فيها سوى اختلافات قليلة رغم تنائي البلدان وتباعد الأزمان.

في تطوير برامجها ولم يُقدّم لها من أسباب المنهج يؤمّن تحديث أنظارتها واستحداث برامج معرفيّة «تشكّل بالدهر» وتنسجم مع نوااميس الارتقاء وضرورات التطوير ومُستجدّات الحياة والواقع. ولعلّ الناظر في أحوال أقسام اللغة العربيّة وآدابها في الجامعات العربية يلاحظ أنها أقسامٌ يُنظرُ إليها بوصفها أقساماً مُحافظّة وتقليديّة من جهة شيوع الماوضويّة والتاريخية في برامجها التي تصدر عن خطط وأهداف ورسائل لا يوجد فيها سوى اختلافات قليلة رغم تنائي البلدان وتباعد الأزمان.

وبالقياس مع الانفتاح الذي شهدته الأقسام الأكاديميّة الأخرى إلا أنّ أقسام اللغة العربيّة وآدابها تعيش ركوداً في برامجها وجموداً في رؤاها وتخبّطاً في خططها؛ فهي تحافظ على مفاهيم معرفيّة ثابتة يغلب عليها طابع التكرار والاجترار مما يؤدي إلى عجزها عن اقتحام المغامرات العلمية التي تؤدي إلى خلق مجالات وظيفيّة جديدة وحقول معرفيّة حيويّة تنسجم مع تطوّر المعارف وتستجيب إلى ضرورات المعاش وتتنفق مع مُستجدّات الواقع.

إنّ هذا البحث يحاول الكشف عن معوّقات تقدّم أقسام اللغة العربيّة وآدابها وما ينتج عن هذه المعوّقات من انسداد في آفاق مستقبل أقسام اللغة العربية وآدابها،

في هذه الجامعات بتقدير ثقافي واجتماعي رفيع نظرًا لارتباطها بالغايات الدينية من ناحية ولما حققه طلبتها من حضور بارز في الوجدان الثقافي جعل صورهم امتدادًا لصور الشيوخ والعلماء في التراث الإسلامي الزاهر من ناحية أخرى.

المرجعية الاستشراقية: وهي مرجعية أقسام اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربية التي نشأت بُعيد نشأة الجامعات العربية ذات المرجعية الدينية بدعم من الدول الغربية التي كانت تحتل العالم العربي. إنها الجامعات التي رافقت مشاريع استقلال الدول العربية وإقامة الدولة الوطنية التي لم تكن قد أفلتت من المركزية الاستعمارية. وتشمل: الجامعة المصرية (جامعة القاهرة لاحقًا)، والجامعة السورية (جامعة دمشق لاحقًا)، والكلية العربية في القدس، ودار المعلمين العالية في بغداد، والجامعة اليسوعية في بيروت. وتتسم هذه الجامعات بتأثرها الكبير بمناهج المستشرقين وتصوراتهم

حول العربية وآدابها وبخاصة المنهجيات الفيلولوجية. وقد سعت تخصصات اللغة العربية وآدابها في هذه الجامعات إلى تحرير العربية وآدابها من هيمنة المرجعية الدينية وسطوتها. ومن أبرز ممثلين هذه الجامعات:

سعت تخصصات اللغة العربية وآدابها في هذه الجامعات إلى تحرير العربية وآدابها من هيمنة المرجعية الدينية وسطوتها. ومن أبرز ممثلي هذه الجامعات: طه حسين، وعبد السلام هارون، وشوقي ضيف، وطه الحاجرّي، وسامي الدهان، ومحمد عبده عزام، وإحسان عباس، وناصر الدين الأسد، وحمد الجاسر، وشاكر الفحّام، وعلي جواد الطاهر

طه حسين، وعبد السلام هارون، وشوقي ضيف، وطه الحاجرّي، وسامي الدهان، ومحمد عبده عزام، وإحسان عباس، وناصر الدين الأسد، وحمد الجاسر، وشاكر الفحّام، وعلي جواد الطاهر<sup>(١٤)</sup>. ولعلّ انبهار هذه النخبة بالغرب ومشروعه العلمي القائم على تخليص العلم من سطوة الدين وهيمنته كان عاملاً أساسياً في انتشار هذه المرجعية التي آمنت بتنظيم حقول العلم وتحديد مجالاته وتوضيح مفاهيمه وتخليصه من التبعية المطلقة للشيوخ وعلماء الشريعة<sup>(١٥)</sup>.

المرجعية الحدائثة: وهي المرجعية التي مثلت امتدادًا للجامعات العربية ذات المرجعية الاستشراقية. وهذا الجامعات نشأت بعد الاستقلال وإقامة الدول العربية المعاصرة. وقد حاولت أقسام اللغة العربية في هذه الجامعات استلهاً قيم الثبوت من الجامعات ذات المرجعية الدينية، والإفادة من المنهجيات الفيلولوجية التي وسمت الجامعات الاستشراقية. لقد أرادت أقسام اللغة العربية في هذه الجامعات أن تأخذ من مرجعيات أقسام اللغة العربية الدينية ما يدعم تخصص اللغة العربية وآدابها من ثوابت تُعزز قيم القداسة فيها تلك المتمثلة في علوم اللغة، والبلاغة، والنحو العربي، والمُعجمية، وفي الجهة

أن ميزان الغلبة والقوة أخذ يميل لصالح المرجعية الحداثية؛ إذ إن الجامعات العربية في منطقة الخليج العربيّ تستقطب أعداداً كبيرة من الأساتذة التونسيين والجزائريين والمغاربة تقديراً لتمايزهم المنهجيّ عن أقرانهم في الجامعات المشرقيّة.

إنّ صراع المرجعيّات في أقسام اللغة العربيّة وآدابها

أسهم في تعثّر التخصص من

الناحية الوظيفية لخريجيه،

وأدى إلى تراجع الإقبال

عليه عربيّاً في القرن الحادي

والعشرين. ومن آيات هذا

التعثّر أنّ خريجي تخصص

العربية وآدابها لا يجدون في

أسواق العمل سوى وظائف مُحددة أغلبها يرتبط بتعليم

العربية وتدرّسها علماً أنّ أقسام اللغة العربية وآدابها لا

تتضمن مقررات خاصة في مجالات التعليم والتربية.

والناظر في خطط أقسام العربية وآدابها، في الجامعات

العربيّة، يرى أنها أقسام تسعى إلى إعداد باحثين في علوم

العربية وآدابها على الرغم من أنّ مستقبل خريجها، في

الغالب الأعمّ، يشدد، من الناحية الوظيفية، على الجانب

التعليميّ.

إنّ تعثّر تخصص يتناول لغةً وآداباً قوميّةً لأمة تملك

تاريخاً حضاريّاً ومعرفيّاً يبلغ ما يزيد على ثلاثة عشر

قرناً يُشير تساؤلات كثيرة ترتبط بأسباب تعثّره، وخفوت

حضوره في الجامعات العربية، وتراجع مكانة خريجيه

في العالم العربيّ. ولا أبالغ إذا ما قلت: إنّ تخصص

الأخرى كانت مُضطرة إلى عدم إغفال المرجعيات الاستشراقية وما قدمته من معرفة هائلة وأنظار جديدة إلى اللغة العربية وآدابها سواء من جهة التحقيب ودراسة الأدب العربيّ حسب العصور أم من جهة تشديدها على روابط العربية بغيرها من العلوم التي عايشتها كالفلسفة وعلم الكلام وأصول الفقه وعلوم التفسير

والتأويل. كما أنّ هذه

الجامعات الحداثيّة

طوّرت برامجها من

خلال انفتاحها على

التطوّرات اللسانية

والمنهجيّات النقدية

ونظريّة الأدب. ولعل

مستويات «الحداثة» تختلف من جامعات عربية إلى

أخرى باختلاف توجه الجامعات ودرجة انفتاحها على

ينابيع الحداثة الغربية، ويمكن القول بشيء من الاحتراز

أنّ الجامعات التونسيّة والجزائرية والمغربية قد قطعت

شوطاً حداثيّاً مُتقدّماً في تخصص اللغة العربية وآدابها

حيث غدا تشديدها على المنهجيّات ملمحاً حداثيّاً

بارزاً في تخطيطها النقديّ الشامل. في حين أنّ بقية

الجامعات العربية المشرقية، بصفة عامّة، حافظت

على قدر من المُحافظة والتقليدية العريقة التي تجد في

صفوفها أصواتاً من الباحثين والأساتذة الذين قيّضت

لهم فرص الدراسة في الجامعات الغربيّة، والاتصال

بمراكز البحوث فيها.

غير أنّ الظاهرة التي تسترعي الانتباه تكمن في

إنّ صراع المرجعيّات في أقسام اللغة العربيّة  
وآدابها أسهم في تعثّر التخصص من الناحية  
الوظيفية لخريجيه، وأدى إلى تراجع الإقبال  
عليه عربيّاً في القرن الحادي والعشرين.

اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربية يحتاج إلى إصلاحات كبيرة من أجل إعادة تشكيل حضوره في الوجدان الاجتماعي والثقافي.

### صورة تخصص العربية وآدابها في الجامعات العربية

تكاد صورة العربية المُعتمة تُختزلُ في بُعدين أساسيين هما: البعد المالي، والبعد المنهجي. يرى حُسين نصّار أنّ العربية وآدابها، في الجامعات العربية، تُعاني نقصاً شديداً في وسائل تعليم العربية فضلاً عن ضعف تمويل مشاريعها وفقر الميزانيات المُخصصة لهذه الأقسام. وهذا يؤدي إلى إضعاف تأثيرها وتسرب القلق إلى نفوس الطلبة الذين يدرسون فيها عندما يقومون بمقارنة أوضاعهم بملازمهم في التخصصات الأخرى. أمّا غياب الأبعاد الإبداعية في تخصص العربية وآدابها فعامل يُضاف إلى البؤس الذي تعيشه هذه الأقسام التي يُشدد مدرسوها على حفظ القواعد واستحضار الشواهد دون توجيه الطلبة إلى بلورة رؤاهم والتعبير عنها شفويّاً وتدويناً<sup>(١٦)</sup>.

ويذهب مازن المبارك وحسام الخطيب وعبد النبي اصطيف في دراستهم القائمة على خطط أقسام اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربية في (السعودية، والكويت، وقطر، والسودان، وفلسطين، والعراق، والبحرين، وسوريا، واليمن، والمغرب، والقاهرة، ولبنان) إلى أنّ هناك قَدراً من التباين والاختلال في خطط هذه الجامعات نظراً إلى الخصوصية الثقافية لكل جامعة والطبيعة المعرفية لكل دولة. غير أنّ ما وصلت إليه هذه الدراسة يتمثل في أنّ معظم الجامعات التي أُجريت عليها الدراسة قد أغفلت أهداف المقررات الخاصة، كما أنّ

ويقدم مازن المبارك وزميله جملة من المقترحات المُفضية إلى توحيد الرؤى الثقافية والمنهجية منها:

أ. أن ترسم الجامعات العربية أهدافاً عامة وخاصة لأقسام اللغة العربية توازن بين البعدين؛ الأكاديمي والأيدولوجي بإيجاد خطط مشتركة يقوم عليها مركز تخطيط التعليم العالي في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ب. أن تولي الجامعات العربية الأهداف الخاصة للمقررات العلمية اهتماماً أكبر.

ت. إيجاد صيغ مشتركة ومقاربة للبعد الأيدولوجي المتمثل في روح العربية القائمة على التوحيد وتحقيق التقارب والانسجام والتألف.

ث. صياغة جميع الأهداف صياغة ثقافية تربوية تُقرب المواقف من جهة وتسهّل الاتفاق على مناهج وخطط دراسية مقاربة من جهة أخرى.

معظم الجامعات العربية الأقدم عهداً قد أغفلت إغفالاً تاماً ذكر أهداف عامة للمواد والمقررات التي تدرسها. «تطلعات تتجاوز الوطن العربيّ إلى الحزام الإسلاميّ المحيط به، وتتجاوز هذا الحزام إلى ما سواه». والثاني: الاتجاه القومي الذي يسعى إلى ربط أهدافه بمرام إحيائية وتطويرية ومستقبلية<sup>(١٨)</sup>.

ويقدم مازن المبارك وزميله جملة من المقترحات المُفضية إلى توحيد الرؤى الثقافية والمنهجية منها:

- أن ترسم الجامعات العربية أهدافاً عامة وخاصة لأقسام اللغة العربية توازن بين البعدين؛ الأكاديمي والأيدولوجي بإيجاد خطط مشتركة يقوم عليها مركز تخطيط التعليم العالي في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- أن تولي الجامعات العربية الأهداف الخاصة للمقررات العلمية اهتماماً أكبر.
- إيجاد صيغ مشتركة ومتقاربة للبعد الأيدولوجي المتمثل في روح العربية القائمة على التوحيد وتحقيق التقارب والانسجام والتآلف.
- صياغة جميع الأهداف صياغة ثقافية تربوية تُقرب المواقف من جهة وتسهّل الاتفاق على مناهج وخطط دراسية متقاربة من جهة أخرى<sup>(١٩)</sup>.

ويرى أحمد مطلوب أن القضية الأساسية التي تواجه اللغة العربية وتُشكّل لها تحدياً تكمن في الأصوات التي تشكك بقدرة اللغات القومية والوطنية وتنكر دورها في استيعاب الحضارة الجديدة والتقدم العلمي الحديث

وقد توزعت الأهداف الواردة في خطط أقسام هذه الجامعات في قطبين؛ الأول: أكاديمي ذو بعد مدرسيّ يتمثل في تكوين الطالب وتقوية مؤهلاته للمرحلة القادمة، وأكاديميّ ذو بعد عمليّ ينصّ «على أنّ الهدف هو التخصص في علوم اللغة العربية وآدابها من أجل الوظائف التربوية والتدريس».

والثاني: أيدولوجيّ وهو يطغى على ما سواه في كثير من الجامعات العربية، ويتمثل البعد الأيدولوجي في تشديد أقسام اللغة العربية وآدابها على «ما تتمتع به اللغة من قدسيّة خاصّة سواء من ناحية التركيز على ارتباط العربية بالقرآن الكريم وبالثقافة الإسلامية أم من ناحية التركيز على ارتباط اللغة العربية بالوحدة العربية وبالماضي العربي الزاهر»<sup>(١٧)</sup>.

وحسب مازن المبارك وزميله فإنّ خطط أقسام اللغة العربية وآدابها تتجاوز النواحي اللغوية والأدبية إلى المفاهيم الأيدولوجية. ذلك أنّ هناك اتجاهين في أقسام اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربية؛ الأول: الاتجاه الأشد اتصالاً بالثقافة الإسلامية الذي يسعى إلى ربط أهدافه «بالدعوة سواء من ناحية نشر الثقافة الإسلامية ولغة القرآن الكريم أم من ناحية إحياء التراث

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أساتذة الأدب على أساتذة اللغة. كما يرى إسماعيل عمارة أن أساتذة الأدب ينحازون في اختيار القضايا والظواهر والموضوعات والأعلام انحيازاً كبيراً. أما عدم تشبّع الطلبة بمفاهيم اللسانيات والنقد ومدارسهما فذلك راجع إلى الخطة الدراسية التي صيغت لاستعراض القضايا والمفاهيم وليس إلى الدرس المعمق. كما يشير عمارة إلى ضعف إعداد الأساتذة منهجياً وغياب مشاريع تبادل الخبرات والمناهج والتنسيق وتوحيد الخطط في أقسام العربية وآدابها<sup>(٢٢)</sup>.

ويرى أحمد مطلوب أن القضية الأساسية التي تواجه اللغة العربية وتُشكل لها تحدياً تكمن في الأصوات التي تشكك بقدرة اللغات القوميّة والوطنية وتنكر دورها في استيعاب

الحضارة الجديدة والتقدم العلمي الحديث، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الأفراد إلى تعلّم اللغات الأجنبية الذي يتضمّن اعترافاً بقصور العربية وعدم قدرتها على مواكبة المُستجدات واللاحق بركب التقدم الحضاري<sup>(٢٣)</sup>.

ويرى مطلوب أن أقسام العربية وآدابها في الجامعات العربية لا تملك إمكانات المواجهة المعرفية التي تحملها تحديات العولمة. يقول أحمد مطلوب مُتحدّثاً عن قسم العربية وآدابها:

**والواقع أن هناك سببين يقفان خلف تردي أوضاع تخصص العربية وآدابها الراهنة هما: اختلال السياسات اللغويّة وغياب التخطيط اللغويّ، وهما سببان يرجعان إلى عدم وجود حقوق لغويّة في العالم العربيّ تعمل على سنّ التشريعات وإيجاد الرقابة وإحياء الروح اللغويّة.**

ويعرض المبارك وزميلاه أهدافاً مُقترحة للوصول إلى خطة موحّدة لأقسام اللغة العربية وآدابها تُراعى فيها الأبعاد الأكاديمية التي تُشدد على تكوين الطلبة وتمتين كفاياتهم المعرفية<sup>(٢٤)</sup>.

ويشير رمزي بعلبكيّ إلى أن القضية الأساسية التي تواجه تخصص العربية وآدابها ضعف مستوى خريجي أقسام العربية وآدابها وتأثير هذا الضعف في مستوى طلبة المدارس الأمر الذي يؤدي إلى تراجع اللغة في المجتمع. ويقدم رمزي بعلبكيّ مجموعة من الحلول

المهمة القادرة على دفع مسيرة تخصص العربية وآدابها في الجامعات العربية ومنها: رفع مستوى الخريجين، وتحبيب الطلبة بتخصصهم، وتطوير الخطط الدراسية وخاصة خطط النحو التقليدية التي تُنفر الطلبة

من التخصص، ودفع طلبة العربية وآدابها إلى تعلّم لغة ساميّة واتقان لغة أجنبية حيّة<sup>(٢٥)</sup>.

ويرى إسماعيل عمارة أن أقسام اللغة العربية تُركّز، في خططها، على الكمّ على حساب الكيف، علاوة على تقسيم الأدب إلى عصور متباعدة الأزمنة والأمكنة مما يولّد في نفس الطلبة إحساساً بالعجز عن فهم الأدب. كذلك يورد إسماعيل عمارة قضية نسبة مواد اللغة إلى مواد الأدب حيث تفوق مواد الأدب مواد اللغة في العدد

في السابق أعظم واستفادة الطلبة أكثر لقلّة عددهم، وكانت الفرصُ مُتاحةً للمتابعة ومراجعة المصادر المختلفة والمناقشة المُستفيضة، ولذلك كان مستوى المُتخرّج ربيعاً، ولكنّ هذا قلّ بعد أن كَثُرَ عدد الطلبة وأصبحت المكتبات غير قادرة على رفدهم بالمصادر ومتابعة الجديد... إذ إنّ مستوى الخريجين يرتفع حيناً ويهبط حيناً آخر تبعاً للظروف التي تُحيطُ بهم،

وتفاوت مستوى الأساتذة وقدراتهم العلميّة، ووسائل إيصال المعلومات ومتابعة الطلبة ورعايتهم مما هو معروفٌ في جميع الجامعات قديماً وحديثاً»<sup>(٢٦)</sup>.

ويرى أحمد مطلوب أنّ أقسام العربية وآدابها في الجامعات العراقية تهدف إلى تحقيق نتائج بارزة هي:

١. إعداد الكوادر والقدرات المؤهّلة لغويّاً وأدبيّاً للإنجاز البحوث والنهوض بالتدريس في أجهزة التعليم المختلفة والبحث في مؤسسات البحث العلميّ.
٢. إعداد جيل يفهم تراث أمّته ويعمل على إحيائه وبعثه من جديد بأسلوب علميٍّ رصين.
٣. العمل على صون العربيّة الفصحى للحفاظ على سلامة لغتنا القوميّة الجميلة.

«وهذا القسّم في وضعه الذي استقرّت صيغته منذ تأسيس الجامعات في الوطن العربيّ لا يخدم العربيّة خدمة كبيرة ولا ينهضُ بتطويرها؛ لأنّ مناهجه مبتسرةٌ وقد غلب عليها الطابع التاريخيّ فأصبحت غير قادرة على أن تُغذّي العقلَ وتنمّي الموهبةَ وتربي الذوق. ونظرةٌ فاحصةٌ فيها تُظهرُ الخلل الكبير الذي بعثر موادّها وأبعدها عن أداء دورها في العطاء المُثمر البناء»<sup>(٢٤)</sup>.

ويرى أحمد مطلوب أنّ المناهج الدراسيّة في أقسام اللغة العربيّة وآدابها تتسم باليؤس؛ فهي مناهج تقليدية لا تُراعي تحولات المعرفة وتطوّر طرائق التدريس فضلاً عن أنّ خطط أقسام اللغة العربيّة لم تتغيّر، في الجامعات العراقيّة منذ تأسيس دار المُعلمين العالية سنة ١٩٢٣، وإن طرأ عليها تعديلٌ طفيف<sup>(٢٥)</sup>. ويعرضُ أحمد مطلوب أسباب تراجع مستوى خريجي أقسام العربية وآدابها من خلال تجربة الجامعات العراقيّة فيقول:

«إنّ منهج اللغة العربية التخصصي في كليات التربية والآداب يختلف كثيراً عمّا كان عليه من قبل لأنّ علوم العربية معروفةٌ وهي: النحو، والصرف، والبلاغة، والنقد، والأدب، ولكنّ الذي اختلف هو الاهتمام بتدريس هذه المواد، والتفاوت في طرائق التدريس. كانت العناية

يقول مطلوب: «عدم انفتاح أقسام اللغة العربيّة على أقسام اللغات الأجنبيّة فيما يتعلّق بطرائق التدريس، والوسائل التعليمية المتطوّرة، وتهيئة الظروف الملائمة للأساتذة والطلبة، والوقوف على المستوى العلميّ للمتخرّجين، وأسباب نهوضه أو تدنّيه.... فضلاً عن الاطّلاع على الموادّ الدراسيّة التي تحظى باهتمام بالغ في تلك اللغات، وملاءمتها للعصر، ومُتطلّبات الحياة العمليّة الجديدة»<sup>(٣٠)</sup>.

٣. تحسين شروط قبول الطلبة في قسم اللغة العربيّة؛ لأنّ غالبية أقسام العربيّة يتوجهون إلى التخصص لأسباب تتعلّق بالمال أو المعدل<sup>(٣١)</sup>.

٤. إيجاد قنوات اتصال بين أقسام العربيّة وآدابها من خلال عقد مؤتمرات سنويّ لأقسام العربيّة في الجامعات العربيّة للتدارس والتنسيق وتبادل الخبرات<sup>(٣٢)</sup>.  
والواقع أنّ هناك سببين يقفان خلف تردي أوضاع تخصص العربيّة وآدابها الراهنة هما: اختلال السياسات اللغويّة وغياب التخطيط اللغويّ، وهما سببان يرجعان إلى عدم وجود حقوق لغويّة في العالم العربيّ تعمل على سنّ التشريعات وإيجاد الرقابة وإحياء الروح اللغويّة.

٤. المساهمة في تطوير البحث وتعميقه للإفادة منه في مجالات التنمية القوميّة الشاملة.  
٥. إغناء المكتبة العربيّة بالبحوث والدراسات والرسائل العلميّة النافعة والمُثمرة.  
٦. سدّ حاجة الجامعات العراقيّة والعربيّة من الأساتذة بمنح درجات الماجستير والدكتوراة<sup>(٣٧)</sup>.

كما يرى مطلوب أنّ هناك اختلافاً بين الإعداد العلميّ لطالب العربيّة في دار المعلمين وكلية الآداب؛ فدار المعلمين تُخرّج مؤهّلين للتدريس في التعليم العام أما كلية الآداب فتخرّج مؤهّلين لخدمة العربيّة والبحث العلميّ والدراسات العليا<sup>(٣٨)</sup>.  
ويضع مطلوب جملة المُقترحات المؤدّية إلى دفع مسيرة تخصص العربيّة وآدابها منها:

١. توفير الرعاية الكاملة لأقسام العربيّة وآدابها، يقول مطلوب: «ويشمل دور الجامعة في المحافظة على اللغة، العناية بقسم اللغة العربيّة الذي يتخرّج فيه حملة الأمانة اللغويّة والقوميّة»<sup>(٣٩)</sup>.  
٢. تطوير برامج اللغة العربيّة من خلال الإفادة من التطوّر الذي حقّقه اللغات الأجنبيّة، وترقية الظروف المُحيطة بتدريس العربيّة.

وتفيد تقارير الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو  
المُتعلّقة بالشأن اللغوي أنّ حقوق الإنسان  
اللغويّة تفتقر إلى الحماية والضمانات الكافية  
لتحقيقها.

## حقوق الإنسان اللغوية

لقد مرت إعلانات حقوق الإنسان بثلاثة أطوار أساسية هي:

الطور الأول: الحريات الشخصية والمدنية والسياسية ثم طرأ تحوّل في حقوق الإنسان، عقب انتهاء النظم الاستعمارية، فصارت تشمل حقوق الشعوب المحتلة والمستعمرة في المقاومة والاستقلال وتقرير المصير. الطور الثاني: حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الطور الثالث: حقوق الجماعات المتمثلة في السلام وضمن البيئة السليمة.

وتهدف هذه الإعلانات إلى وضع إعلان عالمي يهدف إلى وضع جملة

من الشروط الأساسية الكفيلة بتحقيق نظام اجتماعي وإنساني عالمي عادل تُصادق فيه الأمم والدول والشعوب على مضامينه وتعمل على تنفيذه لتحقيق الغايات المنشودة<sup>(٣٣)</sup>.

يقصد بحقوق الإنسان اللغوية Linguistic human rights الأنظمة الكفيلة بحماية حقوق الأفراد من الإساءات الظالمة أو العشوائية التي تتعرض لها لغتهم، انطلاقاً من أنّ اللغة تُشكّل ركيزة أساسية في إعلانات حقوق الإنسان التي أحرزت تطوراً كبيراً منذ بداية القرن العشرين<sup>(٣٤)</sup>.

كما أنّ الحقوق اللغوية جزءٌ أساسي في المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة سنة ١٩٦٦ التي تنصّ فقرتها السابعة والعشرون على ما يلي: «يجب على الدولة التي تعيش فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية ألا تحرم هذه الأقليات من حقوقهم سواء في التعبير عن ثقافتهم، أو ممارسة حقوقهم وطقوسهم الدينية، أو استعمال لغتهم بحرية»<sup>(٣٥)</sup>.

غير أنّ كثيراً من الدول لم تلتزم بنصّ هذه الفقرة فتعاملت مع الأقليات الأصلية أو المهاجرة بمنطق الغلبة فقامت بإجبارها على التعايش مع الثقافة السائدة والاتحاق بلغة الأكثرية.

أمّا اللغات الأم فلا

يوجد من المعاهدات والمواثيق الدولية ما يُشير إليها؛ لأنها ترتبط بسيادة الدول التي تُعدّ فيها السيادة اللغوية ركناً جوهرياً تحرص الدول على إبرازه والمحافظة عليه. وبعبارة أخرى، فإنّ عدم إيراد حقوق اللغة الأم في المعاهدات والمواثيق الأممية لحقوق الإنسان يُفسّر في أنّ حماية اللغة الأم يُعدّ من باب «تحصيل الحاصل» الذي تعمل الدول كلها، بالضرورة، على إنجازه وتحقيقه. بيد أنّ هذه المعاهدات والمواثيق أوردت مؤشرين أساسيين يرتبطان بإيجاد تخطيط لغوي يكفل الحقوق اللغوية للغات الأم هما:

• درجة الإعلان الواضح عن منزلة اللغة في

ويمكن أن نعزو أسباب غياب الحقوق اللغوية في العالم العربي إلى عدم وجود سياسة لغوية تؤمن بدور اللغة ووظيفتها في خلق التجانس البنيوي بين الأفراد والجماعة البشرية وصناعة المشروع الحضاري النهضوي للأمة.

- المهاجرة.
- تحقيق التوازن اللغوي وعدم الانجراف وراء اللغات الأجنبية الساعية إلى بسط الهيمنة والنيل من سيادة اللغات الأم الرسمية. وذلك من خلال التصدي لسيطرة اللغات الأجنبية التي لا تخضع إلى أسس تربوية.
- قيام الدول بتخصيص ميزانيات ونفقات كبيرة تهدف إلى تعزيز حضور اللغة الأم في الوجدان الاجتماعي.

- ربط مشروع التنمية والديمقراطية بتطوير برامج اللغة.
- ضمان التنوع اللغوي.
- إيجاد التشريعات والسياسات الكفيلة بالحفاظ على وحدة اللغات الرسمية وحيويتها بوصفها جزءاً من التراث الإنساني الذي ساهم في صناعة التاريخ والحضارة.

### حقوق الإنسان اللغوية: تجربة اللغة العربية

يفتقر الإنسان العربي إلى حقوق لغوية فاعلة وهو ما يؤدي إلى إحداث اختلالات في الهوية تدفع إلى نزوع نحو العنف والبحث عن هويات ضيقة مذهبية أو عرقية أو دينية أو إيدولوجية أو قُطرية علاوة على الإسهام في

- التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بدءاً بالدساتير ومروراً بآليات تنفيذ التخطيط اللغوي وانتهاء بتجليات التخطيط اللغوي في الواقع الشامل.
- درجة التحفيز: ويرتبط هذا البُعد بسنّ القوانين وتداول اللغة وتشجيع ممارستها في مختلف الفضاءات والمجالات.
- وتفيد تقارير الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو

المتعلقة بالشأن اللغوي

أنّ حقوق الإنسان اللغوية تفتقر إلى الحماية والضمانات الكافية لتحقيقها.

وحسب روبرت فيلبسون صاحب كتاب «الإمبريالية اللغوية» المنشور في جامعة

أوكسفورد سنة ٢٠٠٣ فإنّ منظمة اليونسكو تعكف، حالياً، على تطوير «إعلان عالمي لحقوق الإنسان اللغوية» The Universal Declaration of Human Rights Linguistic بهدف حماية حقوق الإنسان اللغوية. وسيكون من أبرز أهداف هذا الإعلان:

- ضمان حق استعمال اللغة الأم في المواقف الرسمية، وأن تُبذل الجهود في سبيل تعليمها وتداولها.
- توفير الحماية للغات الأقليات الأصيلة أو

مبدأ «الاستعمال اللساني» الذي يعني أن النظام اللغوي المستعمل محض قالب يُمكن لأي نظام لغوي أن يؤدي وظائفه ويقوم مقامه<sup>(٣٦)</sup>.

واستناداً إلى هذا التصور الذي صاغه الفيلسوف الفرنسي بيير بورديو، فإن اللغة العربية تواجه، في سوق اللغات، تحدياً كبيراً وخطراً محدقاً؛ ذلك أن أرسدها الرمزية، في العالم العربي، فقيرة وقليلة لأن حضورها يقتصر على مبدأ «الاستعمال اللغوي» الذي يرى في اللغة

نظاماً في التواصل وليس نظاماً اجتماعياً وإبداعياً. غير أن حضور اللغة العربية في مراكز الأبحاث والجامعات الغربية والهيئات والمنظمات الدولية يرتبط بكفائتها اللسانية وفعاليتها الرمزية؛ فاللغة العربية في تلك المؤسسات، حقل خصب

لدراسات الأديان والعقائد، والحضارات القديمة، والتاريخ القديم، والصراعات الإقليمية، والأمن القومي، ومشكلات المياه، والاقتصاد، والشركات المتعددة الجنسيات، وقطاع البترول، والعلوم السياسية والعلاقات الدبلوماسية فضلاً على اعتراف العالم بتراث اللغة العربية في صناعة الحضارة الإنسانية وتقدمها.

الحق الثالث: نظام التعليم

يذهب شكري فيصل إلى أن العالم العربي مدعو

تعطيل برامج الديمقراطية والتنمية بمفاهيمها الواسعة. ويمكن أن نعزو أسباب غياب الحقوق اللغوية في العالم العربي إلى عدم وجود سياسة لغوية تؤمن بدور اللغة ووظيفتها في خلق التجانس البنيوي بين الأفراد والجماعة البشرية وصناعة المشروع الحضاري النهضوي للأمة. ويُقصد بالسياسة اللغوية جملة البصائر والتدابير التي توظف اللغة في خلق مناخات التقدم والتنمية والديمقراطية. كما أن عدم وجود سياسة

لغوية في العالم العربي يسهم في انعدام برامج التخطيط اللغوي القادرة على إيجاد الحلول ورسم الاستراتيجيات القادرة على فرض السيادة اللغوية. وينبغي على السياسة اللغوية العربية أن تسعى إلى تأمين الحقوق الآتية:

الحق الأول: أن تُحقق

اللغة العربية رأسماً لغوياً رمزياً؛ وهذا يعني أن على اللغة أن تُحقق أرسدها رمزية في سوق اللغات، وذلك بأن تمنح مبدأ «الكفاية اللسانية» قيمة رفيعة الأمر الذي يُعزز من حضور اللغة في وجدان الجماعة الثقافي. إذ إن اللغة ستغدو، بفعل هذا التقدير الرمزي، وظيفة اجتماعية تُحقق الانسجام والتآلف في أوساط الجماعات الإنسانية. أمّا إذا عجزت اللغة عن تحقيق حضور في سوق اللغات فإن وجودها سيقصر على

يُقصد بالسياسات اللغوية «مجملة الخيارات الواعية المُتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن». وهذا يعني أن السياسات اللغوية هي إرادة الدولة، بمختلف قطاعاتها، في جعل اللغة أداة أساسية في بناء الدولة وتنفيذ برامج الإصلاح الشاملة.

إلى تحسين وسائل خدمة اللغة العربية في المدارس والجامعات ومختلف المؤسسات، وذلك من خلال رفع الساعات المخصصة لتعليم اللغة العربية، وإعداد المعلمين والموظفين إعداداً لغوياً مرموقاً إضافة إلى بناء مناهج دراسية حيوية، وتوفير بيئة تعليمية متكاملة تملك شروط المعرفة، وأن تكون الكفاية اللغوية شرطاً في التوظيف والعمل، حتى في الجامعة ينبغي أن تُولى اللغة العربية أهمية في التخصصات كلها.

ویندرجُ في هذا السياق التحقق من الكفاية اللغوية؛ فمقياس إتقان اللغة هو القراءة والاطّلاع على ما تقدّمه اللغة العربية من معارف وأفكار خلاقة، وهي مرحلة مهمة في امتلاك اللغة المتمثل في القراءة والفهم والعقل والتفاعل.

### الحقّ السابع:

تعريب التعليم في المؤسسات الجامعية في جميع التخصصات.

السياسات اللغوية يُقصدُ بالسياسات اللغوية «مجمّل الخيارات الواعية المُتخذة في مجال

العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعيّة، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن»<sup>(٣٧)</sup>. وهذا يعني أنّ السياسات اللغوية هي إرادة الدولة، بمختلف قطاعاتها، في جعل اللغة أداة أساسية في بناء الدولة وتنفيذ برامج الإصلاح الشاملة. ولا يعني ارتباط السياسة اللغوية بالدول عدم وجود سياسة لغوية عابرة للحدود والقارات أو سياسة لغوية تنحصرُ بجماعة مُحددة في الدولة وتعايش مع

لقد أغفلت السلطة في العالم العربي أهمية السياسة اللغوية ودورها في إحداث الإصلاحات الشاملة؛ ذلك أنّ «وحدة اللسان تهّم السلطة، بينما يُغيظها التنوع؛ تنوع أساليب القول الذي يُعيق سير المال، وأيضاً أساليب التفكير. واللسانيُّ بمصادقته على العُرف المُهيمن قد يُصبحُ، بعلمه أم من غير علمه ضامن السُلطات القائمة» .

الحقّ الرابع: التصدي لتغوّل برامج التعليم باللغة الأجنبية.

الحقّ الخامس: مواجهة عقدة التفوّق التي تلازم فئات المجتمع التي تطمح، بإتقان اللغات الأجنبية وتعلّمها، إلى تحقيق مكاسب وامتيازات رفيعة تتمثل في المناصب والمراتب إضافة إلى ما تقدّمه لهم من

فرصهم في وظائف تقليدية وحرمتهم من الامتيازات والمكاسب التي منحها للمشتغلين والمتخصصين باللغات الأجنبية. وفي هذا السياق يتجلى مفهوم السياسة اللغوية الذي يعني «أنّ هناك صلة ديناميّة بين العلاقات الاجتماعية والسياسة اللغوية. وتقرن الأنظمة الاجتماعية التراتبيّة بالسياسات اللغوية الاستغلاليّة، أي بالسياسات التي تمنح الامتياز للمجموعات التي تتحدّث لغة بعينها»<sup>(٤٢)</sup>.

لقد أغفلت السلطة في العالم العربي أهمية السياسة اللغوية ودورها في إحداث الإصلاحات الشاملة؛ ذلك أنّ «وحدة اللسان تهّم السلطة، بينما يُغيظها التّنوع؛ تنوع أساليب القول، الذي يُعيق سير المال، وأيضاً أساليب التفكير. واللسانيّ بمصادقته على العُرف المُهيمن قد يُصبح، بعلمه أم من غير علمه ضامن السُلطات القائمة»<sup>(٤٣)</sup>.

### السياسة اللغوية والإصلاح

تُمثّل اللغة عاملاً مهمّاً في مشاريع الإصلاح والتنمية والتغيير والديمقراطيّة. ويُشترط في اللغة حتى تضطلع بهذا الدور الكبير أن تكون لغةً واحدةً مشتركة. لذلك فإنه يتعيّن على الأمم التي تسعى إلى الارتقاء بمسيرتها التّنويّة الشاملة ومشروعها الديمقراطيّ أن تعمل على تنمية إحساس المجتمع ومشاعر أفرادها تجاه

جماعات أخرى<sup>(٣٨)</sup>. وبعبارة أخرى، فإنّ السياسة اللغوية هي إرادة الدولة في وضع برامج اللغة ضمن نظرية اجتماعيّة عامّة. وبموجب ذلك تصبح اللغة أداة تُحدّد بوساطتها الفئات والمجموعات التي يحقُّ لها الانتفاع بالثروات الاقتصادية وفرص العمل الرفيعة ومكتسبات السّلطة ووجاهتها<sup>(٣٩)</sup>. «ويُقصدُ برسم السياسة اللغوية تلك الجهودُ المُتعمّدة الهادفة إلى التأثير على تحديد الوظائف التي تؤدّيها اللغة في مجتمع ما»<sup>(٤٠)</sup>.

وإذا كان «اللسان من الممتلكات السياسيّة»<sup>(٤١)</sup>، فإنّ تعثر أقسام اللغة العربيّة وآدابها في الجامعات العربيّة عن النهوض بمسؤولياتها المعرفية يعود إلى فشل الدول العربيّة في تبني إصلاحات لغوية ترتبط بمراقف الحياة كلها. إنّ سياسات الدول العربيّة اللغوية تتصف بالاختلال؛

إنّ اقتصار تعليم اللغة وتعلّمها على جوانب اللغة والأدب يؤدي إلى ضعفها وتقوُّعها وظيفياً فضلاً عن جمودها وتراجعها ثقافياً.

ذلك أنها تعدّ اللغة العربيّة لغة الدولة الرسميّة إذ وضعت لها بنوداً أساسيّة في دساتيرها لكنها تنتهج سلوكاً لغويّاً مُتخبطاً؛ لأنها لم تعمل على إيجاد أنظمة تخطيط لغويّ يُمكن إنجازها بفاعلية والتحقق من كفايتها العملية والوظيفيّة فضلاً عن أنها فتحت أبوابها على اللغات الأجنبية ودعمت حضورها بالتمويل والرعاية ومنحت أصحابها فرص عمل ومكاسب وامتيازات رفيعة في حين عملت على إضعاف اللغة العربيّة وقللت من فرص المشتغلين والمتخصصين بها وحصرت

الصغيرة المُفككة النظام من حالة التنافر إلى حالة الائتلاف والعمل على إعدادها وتأهيلها لتكون جماعة واحدة متلاحمة ذات أواصر قويّة و متماسكة<sup>(٤٦)</sup>.

### السياسة اللغوية والتنمية

تُمثّل السياسة اللغوية استراتيجية بنوية تسعى إلى إعادة صياغة منافع المجتمعات وتشكيل خياراتها وتحديد أولوياتها؛ وهي بهذا المعنى آليّة تُمكن من حفظ مصالح الفئات الاجتماعية كلّها فضلاً عن قدرتها على احتضان بذور التحولات والأفكار الكبرى ورعايتها وعرضها للتداول والنقاش.

وبهذا فإنّ السياسة اللغوية تكفل لمشروع التنمية الاستمرارية والديمومة من حيث قدرتها على ضخّ الرساميل الاقتصادية والثقافية ومراقبة حراكها. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال نظام اللغة الذي يُتيح التفاهم ويُحقق الوثام والتفاهم بين أفراد المجتمع.

لكنّ اللغة لن تنجح في عملية التنمية إلا بوضعها ضمن برنامج التخطيط اللغويّ الذي يُعيد تشكيل وظائف اللغة وتعيين أدوارها بما ينسجم مع أثر اللغة في المجتمع. لذلك فإنّ اقتصار تعليم اللغة وتعلّمها على جوانب اللغة والأدب يؤدي إلى ضعفها وتقوُّعها وظيفياً فضلاً عن جمودها وتراجعها ثقافياً. وبهذا المعنى

اللغة المُشتركة؛ فاللغة المُشتركة وسيلة مهمة ومُحرِّكٌ فاعلٌ في خلق فكر وإحساس وعمل الأفراد في سائر أنحاء الدولة، ذلك أنّ اللغة تعملُ على إشاعة الإبداع والحراك والفاعلية فضلاً عن كونها «الوسيلة الوحيدة التي تستطيع الديمقراطية بوساطتها أن تأمل في الوصول إلى خلق عقل جماعيّ يتناسب مع حجم تكوينها السياسيّ»<sup>(٤٤)</sup> وينسجم مع إرثها الحضاريّ ويتلاءم مع تطلعاتها المستقبلية.

إنّ اللغة الواحدة المُشتركة تعملُ على رصّ صفوف المجتمعات والأفراد، وتنظيم أفعالهم وأدوارهم وواجباتهم؛ «إنها وسيلة الثقافة المُشتركة، بالمعنى الديمقراطيّ»، ولأنها، كذلك، «يجب أن يُستعملَ الاتّصال اللغويّ في نشر المعرفة التي لا ينبع الرأي الفرديّ المُعترفُ به إلاّ منها»<sup>(٤٥)</sup>.

إنّ مُنجزات الديمقراطية الغربية تدينُ بالفضل في نجاح مشروعها إلى «اللغة الواحدة المُشتركة» الذي منح المواطنين فرصة الاتصال اللغويّ، والتّمرن على هذا الاتصال، وتأهيلهم إلى إنجاز النقاشات الكبرى والأساسية والحاسمة التي ترتبطُ بوجوده وكيونته وهويته. وبهذا المعنى فإنّ اللغة تعملُ على صوغ المهارات الجماعية والخروج بالأفراد والكيانات الصغيرة والإثنيات والجماعات المُتخيِّلة والتنظيمات

لقد اقترن انتشار اللغات في العالم القديم بالعوامل الدينية والاستعمارية والاقتصادية في حين أنّ انتشارها في العالم المعاصر يرتبط بالاقتصاد

التقدم والانتشار. لقد اقترن انتشار اللغات في العالم القديم بالعوامل الدينية والاستعمارية والاقتصادية في حين أن انتشارها في العالم المعاصر يرتبط بالاقتصاد (التجارة العالمية والإلكترونية والشركات العابرة للقارات والبورصات العالمية)، والثقافة (الملابس، والأثاث، والأدوات، والصناعات، والرشاء المالي والاجتماعي لأبنائها)، والسياسة (الحروب، والنزاعات، والصراعات الإقليمية، والتنمية، والديمقراطية) (٥٠).

وتُحسبُ القوّة الدوليّة للغة، حسب ماكي، بضرب قوّتها الديمغرافية (النموّ السكانيّ) بمتوسّط دخل الفرد الذي يتكلّم بها. وهذا يوفّر لبعض اللغات التي تُعاني من قلة أعداد متكلّميها الفرصةً لالتحاق أعداد كبيرة في صفوفها

نظرًا لما تؤمّنه ثقافتها من وعود بالرشاء الاقتصاديّ والمعيشي (٥١).

إنّ انتشار اللغة وحضورها الفاعل يقترن بالاقتصاد وحجم أسهمها في السوق اللغويّة؛ فاللغة التي تُنظّم الأسواق العالميّة وحركة التجارة الدوليّة ومجتمع الاقتصاد قد تكون أكبر أثرًا وأشدّ تأثيرًا من اللغة التي

فإنّ تطوير اللغة وجعلها وسيلة في برامج التنمية يرتبطُ بتفعيل طاقتها اللانهاية في أغراض وحقول وبرامج متنوّعة في مختلف الظروف التاريخيّة بما ينسجم مع المعارف الجديدة والحاجات المتنوّعة (٤٧).

ولعلّ القاعدة، القائلة إنّ انتشار اللغة يعتمدُ اعتمادًا أساسيًا على النموّ الديمغرافيّ والتحوّل اللغويّ، تتخلّف عن مَفصدها إذا ما علّم أنّ النموّ السكانيّ في الدولة لا يُساهم في تقوية الاقتصاد الوطنيّ، وهذا يعني أنّ النمو السكانيّ والتحوّل الديمغرافيّ لا يؤديان إلى انتشار اللغة، ولعلّ اللغة الإِسبانيّة مثالٌ بارزٌ على هذه الأطروحة، إذ إنها تنتشرُ انتشارًا كبيرًا في العالم لكنّ أثرها السياسيّ والاقتصاديّ قليلٌ جدًّا إذا ما قورنت باللغة الإنجليزيّة والفرنسيّة والألمانيّة (٤٨).

وهذا يؤكّد أنّ قوّة اللغة وأثرها لا يرتبطان بمدى انتشارها في الأمكنة والألسنة وإنما يتحدّد بأهميتها الوظيفية، وحضور الجماعات الناطقة بها (٤٩).

إنّ قدرة اللغة على اقتحام المجالات الوظيفية للغات الأخرى يسهم في تعزيز فرص حضورها في العالم؛ ذلك أنّ المنافسة في المجالات الحيوية يؤمّنُ للغة فرص

يعود مصطلح التخطيط اللغويّ إلى اللسانيّ الأمريكيّ أينر هاوغن Einar Haugen الذي أطلق المصطلح سنة ١٩٥٩ في مقالة مُخصصة للوضع اللغويّ في النرويج. ويندرج التخطيط اللغويّ في اللسانيّات التطبيقية والاجتماعيّة، ويرتبط بالسياسة اللغويّة التي تبحث في فروع لغوية كثيرة أبرزها: إدارة التعدد اللغويّ وتحقيق فرص مُثلى للغات، مثل: إحلال الإِسبانية محلّ لغة الهنود الأمريكيين والعبرية محلّ العربية بعد أن اتخذت الإنجليزيّة وسيطًا لغويًّا في فلسطين .

طويل المدى، بوصفه جهداً واعياً لتغيير اللغة نفسها أو لتعديل وظائفها في المجتمع بهدف حلّ مشكلات الاتصال والتواصل بين أفرادها<sup>(٥٤)</sup>.

ويتطلب برنامج التخطيط اللغويّ تدخلاً من الدولة؛ ذلك أنّ الأفراد لا يملكون الوسائل الكفيلة بتحقيق مطالبهم وحاجاتهم اللغويّة. فضلاً عن أنّ التخطيط اللغويّ يفترض وجود سياسة لغوية لتنفيذها وتطبيقها<sup>(٥٥)</sup>. بيد أنّ غياب السلطة القادرة على إقرار السياسات اللغويّة وتنفيذها وتطبيقها يجب ألاّ يحول دون القيام بعملية التخطيط اللغوي، ففي ظلّ غياب السلطة القادرة على

تبني السياسة اللغوية وتنفيذ برامجها فإنّ ذلك يستدعي من المشتغلين باللغة بوصفهم جماعة لغويّة Linguistic

Community العمل على النهوض بإنجاز هذه السياسة المُفضية إلى إيجاد سلوك لغويّ مشترك يثمر عن تفاهم أفراد الجماعة وتحديد مشاريعهم وتعيين برامجهم<sup>(٥٦)</sup>. ويجب أن يضطلع المشتغلون بعملية التخطيط اللغويّ بوعيّ لسانيّ ومعرفيّ يعملون، من خلاله، على إنشاء جماعات الضغط وتشكيل الرأي العام؛ لأنّ اللسانيّ عندما يتخلّى عن مسؤولياته في التخطيط اللغويّ بقبوله الأوضاع اللغويّة القائمة فإنّه يجعل اللغة عرضةً للاختطاف من قبل الصّحافة ومؤسسات التعليم

تتمتع بانتشار ديموغرافيّ واسع وتملك تاريخاً دينيّاً وحضاريّاً ومعرفيّاً في العالم القديم<sup>(٥٧)</sup>.

### التخطيط اللغويّ Language Planning

يعود مصطلح التخطيط اللغويّ إلى اللسانيّ الأمريكيّ أينر هاوغن Einar Haugen الذي أطلق المصطلح سنة ١٩٥٩ في مقالة مُخصصة للوضع اللغويّ في النرويج. ويندرج التخطيط اللغويّ في اللسانيّات التطبيقية والاجتماعيّة، ويرتبط بالسياسة اللغويّة التي تبحث في فروع لغوية كثيرة أبرزها: إدارة التعدد اللغويّ وتحقيق

فرص مُثلى للغات، مثل: إحلال الإسبانية محلّ لغة الهنود الأمريكيين والعبرية محلّ العربية بعد أن اتخذت الإنجليزية وسيطاً لغويّاً في فلسطين<sup>(٥٨)</sup>.

وأما فشمان Fishman فقد رأى سنة ١٩٧٤ أنّ التخطيط اللغويّ يُشير إلى الحلول المُنظمة والمُتلاحقة لمشكلات اللغة على المستوى القوميّ. في حين يرى كارام Karam أنّ التخطيط اللغويّ نشاطٌ يُحاول حلّ مشكلات اللغة وعادة ما تكون هذه المشكلات على المستوى القوميّ، وتشدد عملية التخطيط على شكل اللغة أو استعمالها أو كليهما. أمّا وينشتين ١٩٨٠ فيرى أنّ مصطلح التخطيط اللغويّ مصطلحٌ حكوميّ سلطويّ

## الهوامش

- \* هيثم سرحان أستاذ مشارك وباحثٌ مُتخصّص في الأدب العربي القديم وتحليل الخطاب. يعمل، حالياً، أستاذاً مُشاركاً في قسم اللغة العربية في جامعة قطر. عمل، في جامعة فيلادلفيا، بين سنة ٢٠٠٧ وسنة ٢٠١٢. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانيّة من الجامعة الأردنيّة سنة ٢٠٠٥. شارك في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية الدوليّة. من مؤلفاته استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة (٢٠١٢)، وخطاب الجنس: مقاربات في الأدب العربيّ القديم (٢٠١٠)، والأنظمة السيميائية: دراسة في السرد العربيّ القديم (٢٠٠٨).
- ١ إبراهيم اليازجي، اللغة والعصر، ضمن كتاب «اللغة العربية: آراء ومناقشات» القسم الأول، قضايا وحوارات النهضة العربية ٢٧، ط ١، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٤)، ص ٩٦.
- ٢ روبرت فليسون، الهيمنة اللغوية، ط ١، ترجمة: سعد بن هادي الحشاش، (الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧)، ص ٨١.
- ٣ يتضح ذلك إذا ما علمنا أنّ اللغة العربية، في سيرورتها الراهنة، لا تُقدّم من المغريات ما يكفي لاعتناقها من قِبَل أبناء العربية أنفسهم. «فاللغات بطبيعتها، كأدوات اتصال، تقسّم الإنسانية إلى مجموعات. ولا تستطيع أي مجموعة من الأشخاص أن تتصرّف بشكل جماعيّ منسجم إلا من خلال لغة مشتركة، وبذلك يكون لها تاريخ مُشترك. وعلاوة على ذلك فإنّ اللغة التي تتشارك فيها المجموعة هي بالضبط الأداة التي يُمكنها أن تتقاسم بها ذكريات تاريخها المشترك. فاللغة تُمكن الناس أن يعيشوا تاريخاً مُشتركاً وأن يسردوه». نيقولاس أوستلر، إمراطوريّة الكلمة: تاريخ للغات في العالم، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط ١، (بيروت: دار الكتاب العربية، ٢٠١١)، ص ٣٣.
- ٤ أندريه مارتينه، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، ط ١، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٢١٥ - ٢١٦.
- ٥ جوليت غارمادي، اللسانة الاجتماعية، تعريب: خليل أحمد خليل، ط ١، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٠)، ص ٢٨.
- ٦ غارمادي، ص ٣١.
- ٧ نهاد الموسى، اللغة العربية في العصر الحديث: قيم الثبوت وقيم

ووسائل الإعلام السّميّة والبصريّة والقوانين، إنه عندما يُعرّضُ اللغة للاختطاف ويتخلّى عن دوره للمهندسين والقضاة والعلماء ورجال القانون فإنه يعمل على إيجاد قناعة مُفادها أنه عاجزٌ عن التخطيط لها لهذا فهو يوكل أمرها إلى الآخرين<sup>(٥٧)</sup>.

إنّ عملية التخطيط اللغوي تقتضي ثلاثة عناصر؛ عنصريين يرتبطان باللغة وعنصرًا يرتبط بالإنسان. فأما العنصران اللغويّان فيتمثّلان في إدراك أنّ اللغة مُتغيّرة وكذلك حقولها ومجالاتها، وأنّ العلاقات بين اللغات مُتغيّرة. وأمّا العنصر الإنسانيّ فيتمثّل في الثقة بقدرة الإنسان على توجيه اللغة والتخطيط لها من خلال الجماعة اللسانية. أي أنّ الإنسان قادرٌ على التحكم والسيطرة على العنصرين المرتبطين باللغة. إنّ تصوّر القائل بدور الإنسان وقدرته على التغيير في واقع اللغة ودفع مسيرتها يتعارضُ مع آراء اللسانيات الحديثة التي كانت ترى أنّ تطوّر اللغة نفسها أو تطوّر العلاقات بين اللغات يخضع للحدث الاجتماعيّ وليس للتدخل الموجه؛ فاللسانيّ يشرح الحدث اللغويّ ويصفه لكنه لا يُحدثه، وهذا يعني أنّ التخطيط اللغويّ يُمثّل نوعاً من التّحدي للسايتيات<sup>(٥٨)</sup>.

وبالجملة فإنّ التخطيط اللغويّ عملية إدراك لحاجات المجتمع اللغويّة؛ ذلك «أنّ العناية بحاجات المجتمع اللغويّة تحتاج إلى حلول جذرية من داخل اللغة تستطيع أن تُحقّق لهذا المجتمع الاكتفاء الذاتي من لغته وإلا اضطرّ المجتمع إلى الاقتراض والاستعارة من اللغات الأخرى»<sup>(٥٩)</sup>.

- التَّحْوَل، ط ١، (عمّان، دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٢٩.
- ٨ غارمادي، ص ٥٨.
- ٩ يذهب شوقي ضيف إلى أنّ انحدار اللغة العربية في المؤسسات التعليمية العربية يعود إلى تدريس المواد العلمية بغير اللغة العربية. عبد العزيز بن عثمان التويجري، مستقبل اللغة العربية، ط ١، (المغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، ٢٠٠٤)، ص ٥٦.
- ١٠ غارمادي، ص ٥٩.
- ١١ تمكنت اللغة العربية من تحقيق اجتياح ثقافي هائل في فترة قياسية ورفعة جغرافية كبيرة نظراً لعدة عوامل أبرزها: امتلاكها شعاراً كونياً ذا بلاغة شديدة الأثر هو «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، واتكائها على نصّ ديني متميّز يشكل مجموعة نصوص مغلقة إغلافاً كلياً «هي كنز الإسلام العظيم، يفكر فيها المؤمنون ويتلونها باستمرار، إضافة إلى وعي العرب والمسلمين الأوائل بأهمية تعريب العلوم والإدارة بعد أن قاموا بحظر اليونانية والفارسية، فضلاً عن التدرّج في استعمال اللسان ونقله من المسجد إلى الواقع، علاوة على المشاركة التجارية العربية الواسعة التي جعلت «اللغة العربية مسموعة في جميع الموانئ على طول سواحل المحيط الهندي، من موزابيق إلى مالابار وكورومانديل في جنوبي الهند»، وهي عوامل منحت اللغة العربية وضعاً استثنائياً؛ فجعلها اللغة الرسمية في العالم الإسلامي ولغة النخبة من السياسيين والإداريين والتجار. نيقولاس أوستلر، ص ١٤٦ - ١٦٢.
- ١٢ غارمادي، ص ٦١.
- ١٣ هناك مبدأ أساسي يتمثل في أنّ اللغات كلها مُعرّضة للانحياز والانقراض من حيث هجرها وإحجامُ الناطقين بها عن استعمالها، أما اللغة نفسها بوصفها نظاماً صوتياً وصرافياً ونحويّاً ومُعجمياً فهي ثابتة لا تزول. ومن أنصع الأدلة على ذلك اللغة اليونانية التي كانت لغة الحضارة والعلم والأساطير. نيقولاس أوستلر، ص ٢٢ - ٢٤، ٣٧.
- ١٤ لقد سيطرت المرجعية الاستشراقية على الجامعات العربية في المشرق والمغرب، ويبدو أنّ هناك سياسة أكاديمية كانت تقف وراء هذا التوجه. يقول ناصر الدين الأسد، أستاذ اللغة والأدب العربيين وأول رئيس للجامعة الأردنية في مناسبة تكريم المؤرخ عبد العزيز الدوري: «وكانت الجامعة الأردنية حريصة على استقدام عدد من المستشرقين فاستقدمت «امبرتو ريدستانو» و«شارل بيلا». و«امبرتو ريدستانو» الذي كان
- رئيساً لقسم اللغة العربية وآدابها في جامعة صقلية، ألقى محاضرات مدة شهر عن العرب في صقلية. وأما «شارل بيلا» الذي كان مُتخصصاً في الجاحظ فألقى محاضرات عنه، وكان إلقاءهما باللغة العربية، وكانت المحاضرات مطبوعة، وأقول هذا اليوم لأؤكد أن مجيء هؤلاء الأساتذة لم يكن دائماً من أجل نقص في عدد الأردنيين في الجامعة الأردنية، وإنما من أجل تطعيم الأفكار وتبادل المناهج، لإيجاد مجتمع علمي عربي وعالمي «استشراقي» في الجامعة الأردنية». عبد العزيز الدوري: إنساننا، ومؤرخنا، ومفكرنا، ط ١، (مؤسسة عبد الحميد شومان، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان - بيروت)، ص ٢١٧.
- ١٥ لا شك في أنّ المواجهة التي وقعت بين شيوخ الأزهر وعلمائه من جهة وطه حسين من جهة أخرى، في سياق ما ورد في كتاب «في الشعر الجاهلي»، تمثل وجهاً من وجوه الصراع بين المرجعيات المعرفية الذي نشب في النصف الأول من القرن العشرين. فكان طه حسين رمزاً للتحرير والتخليص وكان الأزهر رمزاً للهيمنة والتحكم.
- ١٦ دراسات لغوية، ط ٢، (بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨٦) ص ١٠ - ١١.
- ١٧ مازن المبارك وزميله، مشروع النموذج المقترح لخطة تدريس اللغة العربية وآدابها في الدرجة الجامعية الأولى في العالم العربي، ط ١، (دمشق، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، د.ت) ص ١٥.
- ١٨ مازن المبارك وزميله، ص ١٥ - ١٦.
- ١٩ مازن المبارك وزميله، ص ١٧.
- ٢٠ مازن المبارك وزميله، ص ١٨ - ١٩.
- ٢١ تدريس العربية في الجامعات وتحديات المستقبل، ضمن: «اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، ط ١، (تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦) ص ٨٣ - ٩٧.
- ٢٢ تطبيقات في المناهج اللغوية، ط ١، (عمّان، دار وائل، ٢٠٠٠) ص ٢٨٢ - ٢٩٣.
- ٢٣ فصول في العربية، ط ١، (بغداد، منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠٣)، ص ١٦٠.
- ٢٤ مطلوب، ص ٢٣٩.
- ٢٥ مطلوب، ص ٢٤٣، ٢٧٠.
- ٢٦ مطلوب، ص ٢٥٤.

- ٢٧ مطلوب، ص ٢٥٠.
- ٢٨ مطلوب، ص ٢٥٠.
- ٢٩ مطلوب، ص ٢٥٠.
- ٣٠ مطلوب، ص ٢٥٤.
- ٣١ مطلوب، ص ٢٧١.
- ٣٢ مطلوب، ص ٢٧٢.
- ٣٣ فيلبسون، ص ١٤١.
- ٣٤ فيلبسون، ص ١٤١.
- ٣٥ فيلبسون، ص ١٤٢.
- ٣٦ بيري بورديو، ما هي السوق اللغوية؟، ضمن كتاب: اللغة، إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ط ٤، دفا تر فلسفية (نصوص مختارة)، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٥)، ص ١١٦-١١٨.
- ٣٧ لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ط ١، ترجمة: حسن حمزة، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة ودعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٨) ص ٢٢١.
- ٣٨ نفسه، ص ٢٢١.
- ٣٩ نفسه، ص ٢٢١.
- ٤٠ أ. روبرت. ل. كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ط ١، ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود، (ليبيا: مجلس الثقافة العام، ٢٠٠٦)، ص ١٨٥.
- ٤١ كلود حجاج، إنسان الكلام: مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية، ط ١، ترجمة: رضوان ظاظا، مراجعة: مصباح الصمد وبسام بركة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣). ص ٢٦٨.
- ٤٢ جيمس و. طوليفسون، ط ١، السياسة اللغوية: خلفياتها ومقاصدها، ترجمة: محمد خطابي، وتقديم عبد الغني أبو العزم، (الرباط: مؤسسة الغني ودعم وزارة الثقافة المغربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٦.
- ٤٣ كلود حجاج، ص ٢٦٨.
- ٤٤ م.م لويس، اللغة في المجتمع، ترجمة: تمام حسان وإبراهيم أنيس، ط ١، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٩)، ص ٢١١-٢١٢.
- ٤٥ م.م لويس، ص ٢١٢.
- ٤٦ نفسه، ص ١٦١.
- ٤٧ فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض ومراجعة عبد السلام رضوان، ط ١، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ١٩٩.
- ٤٨ فلوريان كولماس، ص ٢٣٨.
- ٤٩ فلوريان كولماس، ص ٢٣٩.
- ٥٠ فلوريان كولماس، ص ٢٣٨.
- ٥١ فلوريان كولماس، ص ٢٤١.
- ٥٢ فلوريان كولماس، ص ٢٤١.
- ٥٣ لويس جان كالفي، ص ٢٢٠.
- ٥٤ عبد الفتاح عفيفي، علم الاجتماع اللغوي، ط ١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٥)، ص ١٧٠.
- ٥٥ لويس جان كالفي، ص ٢٢٢.
- ٥٦ د. هيدسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: محمود عياد، ومراجعة: نصر حامد أبو زيد ومحمد أكرم سعد الدين، ط ٢، (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠)، ص ٤٥-٥٢.
- ٥٧ كلود حجاج، ص ٢٦٩.
- ٥٨ كلود حجاج، ص ٢٦٩.
- ٥٩ أحمد بن محمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، ط ١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ٨٦-٨٧.